جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي.

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات في مادة سوق العمل في الجزائر بعنوان السنة الجامعية: 2023–2024.

المستوى: السنة الثانية ماستر علم الاجتماع

التخصص:علم اجتماع التنظيم والعمل وتسيير الموارد البشرية

استاذ المادة:ن–بوزيد

المحور الاول: حول المفاهيم وأهمية العمل والشغل في حياة الانسان

–تمهيد:

قبل البدء والاسترسال في تفاصيل المحور، لابد من الإشارة أنه من الصعوبة بمكان في مجال العلوم الاجتماعية عموما الاتفاق حول تحديد وضبط للمفاهيم بصورة متفق عليها بطريقة الاجماع الذي لا يشوبه اختلاف وجدال، على أن ذلك يرتبط بطبيعة الظواهر الانسانية والاجتماعية التي تتعلق بسلوك الانسان الذي، برغم ادعاء رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والمتجددة منها بعقلانيته، يبقى غير قابل للتنبؤ ومن ثم يصعب التحكم فيه.. ولتبقى الظاهرة الاجتماعية، ولكونها كذلك، تكوينا اجتماعيا تخضع للمراجعة وإعادة التعريف وفقا للسياقات المجتمعية التي نشأت فيها.

-**ماهو العمل؟** يمكن تبني التعريف البسيط لمفهوم العمل على أنه "**نشاط جسماني أو فكري إنساني، يقوم به الانسان لإنتاج قيمة اجتماعية معينة بطويع الطبيعة وذلك وفقا لثقافة المجتمع**".

يمكن ن نفهم من هذا التعريف المبسط، أن العمل كنشاط انساني هادف لا يرتبط بالأجر أو المقابل وهنا يمكن إدراج عمل المرأة الماكثة في المنزل، عمل البستاني والعمل الجمعوي والتطوعي وغيرها من الانشطة لهادفة التي لا يقوم بها الفرد بهدف ربح مادي .

كما يمكن استخلاص خصائص عامة للعمل:

-أنه جهد فكري و عضلي مبذول

- يقوم به الفرد أي الإنسان اي يختص به الإنسان فقط (الحيوان لا يعمل لغياب خاصية التفكير)

-نشاط هادف ، أي له هدف و هو توفير الاحتياجات أو أي قيمة اجتماعية أخرى،

يمنح الفرد امكانية الاندماج في الجماعة و تطوير الشخصية.

هذا بقودنا إلى تناول نوعين من العمل، العمل المجاني دون مقابل والعمل بمقابل مادي/ مثال ذلك عمل الرقيق في زمن سابق مقابل عشر من المحصول، أو مقابل أحر وهو ما يطلق عليه العمل المأجور. والذي يعرف بالشغل.

وقد تغيرت تمثلات الجماعات والافراد نحو العمل من ثقافة إلى أخرى ومن فترة تاريخية إلى أخرى، حيث ارتبط كما يرى Michel Lallemand بالنشاط اليدوي الذي يقوم به العبيد والنساء دون غيرهم من الفئات الاجتماعية حيث مثل الارهاق والتعب الذي لا يمكن لباقي الفئات القيتم به.

ويرى الباحث بن بريكة براهيم أن العمل في ابسط صوره يعتبر شيئا ضروريا يقوم به الإنسان ، على مستويات عديدة سواء كان ذلك باختياره أو على عكس إرادته باعتبار أن طبيعة الانسان تميل إلى الكسل وتفضيل الفراغ غلى العمل، وذلك بالرغم من يجده نشاطا فطريا غريزيا تعززه الثقافة أو تقلل من قيمته ، مع العلم أن التطور الطبيعي لحيتة الانسان من البساطة إلى التعقيد والمركب لعب العمل دورا من خلال التقسيم و التكامل هو في النقلة النوعية في اسلوب العيش بل هناك من يجد فيه هي الميزة الأساسية والفارقة لبروز الحضارات ، و لهذا دراسة يبدو تناول تطور ظاهرة العمل عبر تاريخ الإنسان من الأهمية بمكان ، و والذي من شأنه أن تبين عظمة الحضارات و كذلك قيمة العمل فيها و بالرغم من التباين في نظرتها للعمل.

ومن وجهة نظر اقتصادية، كان للثورة الصناعية دور كبير في إعادة الاعتبار والاهمية للعمل كقيمة، لكن العمل المنتج في صيغته الجديدة وتساءل أبو الاقتصاد السياسي الكلاسيكي آدم سميت عن سبب ومصدر ثروة وثراء الأمم d'où provient la richesse des Nations لتكون إجابته من العمل المنتج، وهنا لم يعتبر الاقتصادي الفذ أن العمل الفكري يمكن أعتباره عملا و بالتالي ليس شغلاً. غير أت طبيعة المجتمع الغربي الرأسمالي أنتجت أنماطا جديدة مثل المسرح والموسيقى والتعليم الجماهيري وغيرها من الأنشطة الانسانية التي تنتج قيما اجتماعيا مهمة بالنسبة للأفراد والجماعات، هنا يظهر قطاع الخدمات بقوة وليتحول المجتمع الغربي إلى العمل المأجور كنمط مهيمن للشغل، وجاء الفرنسي J B Say ليجعل من التعليم وكل نشاطات الانسان المنتجة للخدمات انماطا وأشكالا للشغل أو العمل المأجور salarisation et travail salarié حيث أدت الظروف وقتذاك إلى تراجع العمل الحر مع انتشار المصانع في المدن والنزوح الريفي والتفاف الأفراد والجماعات حول الانماط الجديدة لممارسة العمل وتوفير الحاجات

اليومية من خلال العلاقة بين الطبقة البرجوازية الصناعية التي تملك رأس المال والطبقة الشغيلة التي تملك قوة العمل. وادت العلاقة التبادلية بين رأس المال وقوة العمل إلى تحول العمل إلى سلعة يمكن تقييمها من خلال زمن وعدد الساعات، ومن ثم أخضعه الاقتصاديون لقانون السوق أي 'العرض والطلب'، وصار الأجر في علاقة طردية مع العمل.

وهنا نذكر أن التبادل هو الآخر تكوين اجتماعي construction sociale et historique فقد أخذ شكل المقايضة، حيث كان السوق عرضيا يتقابل فيه المنتجون–البائعون بطريقة عرضية غير مخططة، ثم اخترع الانسان وسائل للتبادل مثل السمك والملح ثم النقود، وبذلك انفصلت التجارة عن الانتاج ورأس المال عن قوة العمل، وظهر مفهوم الادخار ونفقات الانتاج. وقد لعب تطور وسائل النقل البحرية خاصة إلى تسريع وتائر التصنيع و كذا الانتاج الموسع و الاستهلاك الموسع massification de production et de consommation وظهرت أنظمة التأمين والتجارة الخارجية والميزان التجاري وهو ما أدى ظهور فئة "المقاولين" أو "المغامرين" و"الاستعمار بحثا من مصادر جديدة للطاقة وكذا أسواق جديدة يجد فيها المستعمر 'اليد العاملة الرخيصة. كما ظهرت النقابات العمالية les syndicats التي حلت محل نظام "الطوائف المهنية 'système des métiers . والتي ناضلت من أجل الاعتراف بها كهيئات شرعية للدفاع عن حقوق العمال ثم النضال من أجل الحقوق المادية كان أولها الأجر.

–**سوق العمل (الشغل)**: يعتبر مفهوم سوق العمل مفهوما مجردا concept hypothétique لا يوجد فعليا كما هو الحال بالنسبة لسوق السلع، ويتمثل في مجموع المؤسسات التي تعرض مناصب الشغل مقابل أجور معينة تنقسم إلى SMIG et SMIC حيث لا يمكن الحديث عن الحد المضمون للأجر ويتوقف ذلك في النظام الرأسمالي على وتيرة الاستثمار والظروف

الاقتصادية عموما، ويترتب عن الالتحاق بمنصب الشغل مجموعة من الحقوق والواجبات و التي يتضمنها عقد العمل في صيغتيه CDI et CDD.

كما يكن تعريف سوق العمل (الشغل) بأنه: "يعرّف سوق العمل على أنّه سوق افتراضي كما أنّه نوع من أنواع الأسواق الاقتصاديّة، حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب هذه الوظائف من أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطاً مباشراً بالعمل.

: https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%B3%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84

ووفقا بمفهوم السوق ، يتكون سوق العمل (الشغل) من:

***العرض:** يقصد به القوى العاملة المتمثلة في الفئة السكانية النشطة والمستعدة والقادرة على العمل.

***الطلب:** يقصد به مجموع الجهات والمؤسسات والشركات والأطراف التي تحتاج إلى الأيدي العاملة.(هنا لابد من التمييز بين المصطلحين وفقا لمفهوم العمل والشغل).

يرتبط الشغل كممارسة اجتماعية واقتصادية بمقابل تختلف صيغته وشكله وقيمته حتى الشغل الذاتي l'auto-emploi.

-**الشغل:** ننطلق مبدئيا أن الشغل هو كل عمل أو مهنة أو وظيفة يقوم بها الفرد مقابل دخل معين. وقد استعملت الكلمة من قبل الاقتصاديين على إثر الازمة الاقتصادية لسنة 1929، وبالضبط في كتاب Keynes la théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de

la monnaie والذي نشر سنة 1936. وشهدت فترة مابين الحربين العالميتين جملة من التحولات التي عرفتها المجتمعات الغربية، وعلى عكس القرن 19، فعلاقات العمل فأقل فردية، ومن خلال تدخل الدولة لوضع إطار تشريعي لهاته العلاقات، متمثلا في قانون العمل، الضمان الاجتماعي وكذا تدخل النقابات، لتصبح ذات طابع جماعي منظم.

يعرَف Gambier et Vernières الشغل على أنه:" مزيج العناصر الاجتماعية والقانونية التي تمنح الطابع المؤسساتي لمشاركة الأفراد في عملية انتاج السلع والخدمات ذات القيمة الاجتماعية"

« la combinaison des éléments sociaux et juridiques qui institutionnalisent la participation des individus à la production des biens et services socialement valorisés »

ويعرَف المكتب الدولي للعمل الشغل على أنه "مجموع الافراد الذين مارسوا عملا خلال فترة ما، ولو كانت لساعة واحدة فقط، خلال الاسبوع الذي تم فيه التحقيق الميداني"

BIT : « l'ensemble des personnes ayant travaillé pendant une durée quelconque, ne serait-ce qu'une heure, au cours de la semaine qui précédant l'enquête ».

-**البطالة:** بالنسبة للباحث R.Salais في كتابه l'invention du chômage الفئة التي تنضوي تحت صفة البطالة ليست مستقرة ولا دائمة، لكن متغيرة وفقا للفترات التاريخية، وتتطور كظاهرة تاريخية على حسب تمثلت العمل واللاعمل un phénomène historique, daté, et qui évolue au gré du travail et du non travail

لا تظهر البطالة إلا في أشكال خاصة من التنظيم الاجتماعي والمتميز بتعميم العمل المأجور salarisation du travail et de la vie active كشكل مهيمن للعمل مقابل دخل. في القرن

19 للميلاد ثلاث ميكانيزمات أدت إلى طهور فئات جديدة من طالبي الشغل: اندثار الاشكال الماقبل الراسمالية للانتاج (الزراعة العائلية، الصناعة الحرفية- التجارة الصغيرة)- تقلبات الأجور الحقيقية-تراكم راس المال الذي يشكل أحيانا عاملا يقضي ويهدد مناصب الشغل.

إذن، يرتبط تعريف ظاهرة البطالة بالتنظيم الاجتماعي لكل بلد، مما يخلق تباينا بين البلدان وبالرغم من ذلك فقد حدد المكتب الدولي للعمل BIT مجموعة من المعايير الملزمة و التي يمكن من خلالها تعريف البطالة بشكل موضوعي نسبيا:

1-أن يكون الفرد دون شغل،

2-يبحث فعليا عن شغل،

3-أن يكون مستعدا للعمل،

4-ألا يكون قد مارس شغلا على الاقل خلال أسبوع

وقد أدت جملة التغيرات العالمية والمحلية اقتصاديا وسياسيا وغيرها إلى تغير في تلك المعايير، والتي أدت بدورها إلى التغير في مفهوم البطالة وأشكالها، خاصة أن هناك من يتحدث عن مفهوم الأزمة، في حين أن هناك من يفضل مفهوم المرونة في سوق العمل، وهذا يرتبط بدوره بدور الدولة في النشاط الاقتصادي عموما.

ويتحدث المختصون عن تلاشي الحدود بين مفاهيم البطالة والشغل والنشاط وهو ما أطلق عليه le halo du chômage ،حيث تتكون فئة من العاطلين عن العمل الذين إما يبحثون عن وظيفة ولكنهم غير متاحين للعمل في غضون أسبوعين ، أو لم يبحثوا بنشاط عن عمل في

الشهر السابق ولكنهم يريدون العمل ، سواء كانوا متاحين أم لا . وبالتالي فالحديث يكون عن الأشخاص الذين ليسوا في القوى العاملة على النحو المحدد من قبل منظمة العمل الدولية (لا يعملون ولا عاطلين عن العمل) ، ولكنهم قريبون من سوق العمل.

-**أشكال البطالة:**يمكن تعداد أكثر من 15 نوع من البطالة، أهمها:

-البطالة الظرفية- بطالة التوازن-بطالة الاقصاء (المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة)- بطالة التقلبات(تسريح العمال)- بطالة طويلة المدى (أكثر من سنة)-بطالة طويلة المدى جدا (أكثر من سنتين)-البطالة المقنعة-البطالة الاحتكاكية- البطالة الارادية- البطالة المتكررة- البطالة الهيكلية- البطالة التكنولوجية- البطالة الانتقالية- البطالة القهرية- البطالة الموسمية.

-**أهم اثـار البطالـــة:** حيث تتعدد مجالاتها و نذكر منها

الآثــار الاجتماعية :

عدم قدرة الفرد على تلبية حاجاته من غذاء ومسكن وتكوين أسرة وغياب فرص المشاركة في الحياة العاملة والاندماج في المجتمع- الانهيار الاخلاقي- المشكلات الاجتماعية ولجوء الشباب إلى المخدرات - انتشار الغضب لدى الشباب خاصة ،عن طريق العنف- تجميد القدرات

وتعطيل الطاقة الاجتماعية– انتشار العنف العائلي وارتفاع حالات الانتحار والطلاق وكذا تأخر سن الزواج

–**الآثـــار الاقتصادية** : ويمكن أن تتجلى فيما يلي : –التأثير على الأجور وبالتالي تدني مستويات المعيشة– تأثر العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم بحيث يفتقدون تدريجيا لتلك المهارات والخبرات– انخفاض حجم الإنفاق الوطني بسبب تعطل العمل وعدم إسهامه في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة– البطالة تؤدي إلى التضخم بسبب قلة المعروض فهي تؤدي إلى الكساد مع قلة الإنتاج وهو ما يترتب عليه زيادة في الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار.

-**الآثار النفسية**:-إحساس الشباب بالقلق والاضطراب النفسي والخوف من المستقبل المجهول– الشعور بالفراغ الذي قد يتطور إلى بالاكتئاب والذي يؤدي في غالب الأحيان إلى الانتحار–تؤدي البطالة إلى قتل الطموح وظهور الإحباط النفسي لدى الطلاب لأن طالب العلم عندما يدرك أن الواقع الذي يعيشه يؤدي في النهاية إلى البطالة وهذا ما يصيبه بالإحباط النفسي.

نعود للحديث عن سوق العمل (الشغل)، والذي يرتبط بمفاهيم أخرى أهمها، السكان النشطين والبطالين وغي ذلك من خلال الشكل التالي:

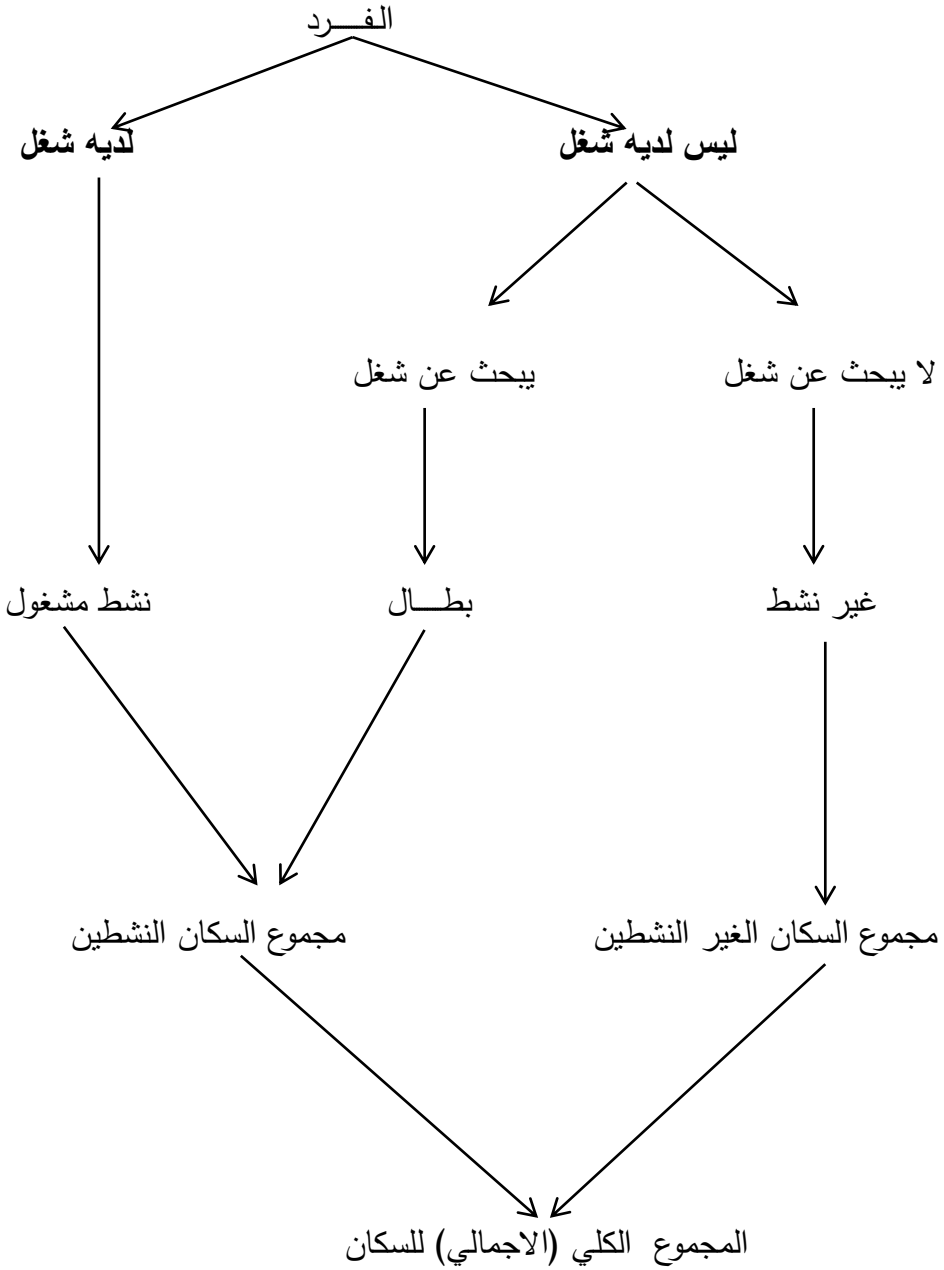

-معلومات هامة عن سيرورة سوق العمل(الشغل): العرض والطلب:

***عروض العمل:** تتكون من مجموع الاشخاص، في سن العمل، الذين صرحوا بأنهم مارسوا نشاطا مهنيا مقابل دخل، أو أنهم في صدد البحث عنه، وهنا تدخل فئة البطالين كذلك. تتأتى عروض العمل من الافراد الذين يعرضون قوة عملهم للمستغلين أو أصحاب المؤسسات في مقابل أجر معين.

**على المستوى الفردي، يتعلق عرض العمل بشكل اساس بمستوى الأجورمن جهة، وبتفضيلات الأفراد من جهة أخرى.

**على مستوى البلد ككل، لابد من ملاحظة فئة السكان النشطين ومستوى النشاط.

-**طلبات العمل:** تتعلق طلبات العمل بعروض الشغل الممنوحة من قبل المؤسسات، وترتبط بعدة عوامل من أهمها تكلفة العمل ومستوى التأهيل.

*ترتبط طلبات العمل بتوليفة الانتاج.

*ترتبط طلبات العمل بالطلب المسبق من قبل المؤسسات.

*ترتبط طلبات العمل بمستوى الأجور.

-ماهي أهم محددات العرض والطلب في سوق العمل:

****محددات عروض العمل:** النمو الطبيعي- النمو الديمغرافي-نشاط المرأة- السكان- مستوى الاجور-الفرائد الصافية للعمل- الهجرة- الدورة الاقتصادية-النظام التربوي.

****محددات طلبات العمل:** حجم الانتاج-نمط التوليفة الانتاجية- القوانين المتعلقة بالتسريح- الانتاجية ونموها.

-كبرى النظريات في دراسة سوق العمل:

***نظرية البحث عن العمل la théorie de la recherche d'emploi.**

***نظرية أرس المال البشري théorie du capital humain.**

***نظرية العقود المستترةthéorie des contrats implicites .**

***نظرية أجر الكفاءةthéorie du salaire d'efficience .**

*النظرية الكينزية.

المحور الثاني: سوق العمل في الجزائر الخصائص والتحديات.

*التشغيل والبطالة في الجزائر:

تطلعنا الابحاث أن للانتقال إلى اقتصاد السوق أثر كبير على سوق العمل في الجزائر،بالرغم من كل الجهود المبذولة والاصلاحات، تبقى هناك عواقب وخيمة من حيث البطالة وعدم الاستقرار والإقصاء اجتماعي. في الواقع ، بالإضافة إلى تصفية الشركات التي تعتبر خاسرة هيكليا وغير مربحة ، والتدابير الأخرى تتعلق بالتقاعد المبكر ، والتخفيضات

والمغادرة الطوعي وتميز هذا الانتقال بالعديد من التحولات العميقة على جميع المستويات، مثل الإصلاحات التي أجريت خلال هذه الفترة من الممكن بشكل رئيسي تعزيز القطاع الخاص، تحرير التجارة، إزالة بعض القيود المفروضة على القطاع الخاص وضع المؤسسات العامة على طريق الخصخصة، ووضع الأسس ل نظام مالي جديد والتكيف مع مساواة العمل.

-أهم وابرز خصائص سوق العمل في الجزائر:

شهد سوق الشغل في الجزائر حاليا تغيرات عميقة ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الظواهر التالية:

*الوظائف التي تم إنشاؤها هي نتيجة للقطاع الخاص ، وجزء كبير منها لا يتم الاعلان عنها والتصريح بها للضمان الاجتماعي.

*التدفق الهائل للنساء إلى سوق العمل، الذي هو في حد ذاته نتيجة لعدة عوامل يعزز بعضها بعضا.

*انخفاض إنتاجية الوظائف التي تم إنشاؤها لأن معظمها وظائف مؤقتة.

* معظم الوظائف التي تم إنشاؤها هي وظائف لا تتطلب مهارات كبيرة.

* بارتفاع معدل البطالة ، والذي يؤثر بشكل خاص على الباحثين عن عمل لأول مرة.

*توسع القطاع غير الرسمي مدفوعا بمجموعة من العوامل المحلية و العولمة في غياب سياسة مدروسة جيدا من حيث تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

*يهيمن على سوق العمل الطلب من الشباب دون سن 30سنة ، الذين يمثلون 4/3 من السكان العاطلين عن العمل. هناك عدد من العوامل التي تفسر هذا الوضع:

**العامل الديمغرافي: ارتفاع معدل النمو السكاني أكثر من 3٪ في المتوسط سنويا. هذا المعدل المرتفع للمواليد في ثمانينيات القرن العشرين (850،000 ولادة) المسجلة في عام 1985) كان لها تأثير على الهيكل العمري للسكان ، أي طلب إضافي مرتفع بشكل متزايد لحوالي 300,000 متقدم في المتوسط سنويا.

**العامل الاقتصادي: انخفاض معدل الاستثمار خلال الفترة الماضية ولقد أدى العقد بطبيعة الحال إلى تغييرات كبيرة في عرض العمل ، ولكن أيضا على الحفاظ على الوظائف الحالية.

** ظروف امتزج فيها انخفاض العرض وفقدان الوظائف ، وخاصة في القطاع العام الاقتصادي مما أدى إلى ارتفاع البطالة.

***عروض العمل عبر الزمن:**

شهدت الجزائر العديد من التغييرات العميقة منذ الاستقلال. والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل بشكل عام وعروض العمل على وجه الخصوص. خلال السنوات 1962-1985 ، كان الاقتصاد الجزائري اشتراكيا. وكانت غالبية السكان العاملين عاطلين عن العمل على إثر خروج الاستعمار الذي عمد إلى سياسة التفقير والأرض المحروقة. وقد ضاعفت هذه السياسة الديون الخارجية، و تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر و تدهورت أكثر بعد أزمة ثمانينيات القرن العشرين.

هذا دفعها إلى تبني برامج التصحيح الهيكلي التي تم التفاوض عليها مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة)، إنها مسألة محاولة تهيئة الظروف للعودة إلى النمو. كان ذلك في محاولة يائسة، نظرا لأنه كان هناك آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري ، يمكننا أن نذكر بشكل أساس ركود القطاعات الإنتاجية والتقاعد المبكر وفصل عدد كبير من العمال. في تسعينيات القرن العشرين ، كان الانتقال إلى اقتصاد السوق مفروضا وأدى إلى الفصل والتسريح المستمر للعمال المستمرين ، وخاصة في القطاع العام ، من أجل خفض عجز الميزانية.

وفقا لبيانات الديوان الوطني الإحصاءات ، ارتفعت البطالة بشكل كبير في الفترة التي أعقبت أزمة عام 1985. حيث كان هناك انقطاع في ديناميكية النمو، الذي كان سببا في الزيادة في هذا المعدل. في عام 1991 أثرت البطالة على 20.60 ٪ من السكان العاملين ، واستمر هذا الرقم في الارتفاع على مدى السنوات العشر التالية ووصل إلى 30 ٪ في عام 2000.

سمح ارتفاع أسعار النفط للحكومة بالبحث عن حلول لهذه المشكلة وبدأت النتائج تظهر، نلاحظ الانخفاض السريع على مر السنين أدنى معدل في عام 2013 (9.8٪).

مرة أخرى ، تؤثر الأزمة الاقتصادية على الجزائر بعد انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية في عام 2015 مما أدى إلى اقتصاد التقشف، ومنذ عام 2016 تم وضع العديد من القوانين التي تقلل من عروض الشغل وما ميز تحليل عرض العمالة بشكل أساس هو انشار ظاهرة البطالة الهيكلية ، زيادة مشاركة المرأة وعودة فئة العاملين السابقين إلى سوق العمل.

***طلبات العمل:**

من وجهة نظر تاريخية، مر الاقتصاد الجزائري بفترتين مهمتين: هاتان الفترتان كانتا مختلفتين تماما أو حتى متعاكستين. كانت الفترة الأولى بين عامي 1966 و 1990 في الاقتصاد الاشتراكي حيث كان أهمها تحقيق العمالة الكاملة. في بداية هذه الفترة، كان معظم الجزائريين يعملون في القطاع الزراعي، لكنهم بحثوا مع مرور الوقت عن وظائف ومناصب شغل في قطاعات أخرى. في منتصف هذه المرحلة ، طورت الجزائر القطاع الصناعي. وتمتد الفترة الثانية من عام 1990 إلى الوقت الحاضر؛ في ذلك الوقت، فرضت المؤسسات الاقتصادية الدولية على الجزائر الانتقال إلى اقتصاد السوق. تميزت بداية هذه المرحلة بشكل أساس بفصل وتسريح عمال القطاع العام والتوظيف في القطاع الخاص. وكان سوق العمل الجزائري غير متوازن خلال هاتين الفترتين، كما هو واضح في مختلف الإحصاءات التي عرضها الديوان الوطني للإحصاءات (المصدر الرسمي المعتمد للإحصاءات).

-**أهم آثار تقلبات سوق العمل (الشغل) في الجزائر**: شهد تسيير سوق العمل في الجزائر تغييرات، مما تسبب في بروز ظواهر غير مرغوب فيها مثل البطالة. هذا الأخير هو الانشغال الأول للسلطات العامة. لكن الظواهر الخطيرة الأخرى ، التي غالبا ما تكون أقل وضوحا كانت قد انتشرت. بشكل خاص يكون الحديث هنا العمل الهش ، وتنامي العمالة غير المستقرة والشغل غير الرسمي وكذا وزيادة مدة البحث عن مناصب الشغل.

****ظهور الشغل الذاتي l'auto-emploi والعمل المأجور الهش**

****ظهور وتصاعد التشغيل في القطاع الغير رسمي.**

****تزايد طول مدة البحث عن شغل.**

-أهم الاسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر:

هنا لابد من الإشارة أن ظاهرة البطالة لا تخص بلدا دون آخر ولا يمكن القضاء عليها مئة بالمئة، يبقى بلوغها نسبة 30% أمرا مفزعا .لكن شهدت الجزائر انخفاضا في مستويات البطالة مقارنة بالسنوات الماضية وتم مضاعفة الجهود من خلال البرامج المختلفة للحد منها وخلق مناصب شغل جديدة، ربما ليست دائمة ولكنها يمكن أن تسد حاجات المواطن البسيط.

عموما، هناك عدة عوامل تسببت في توسع البطالة في الجزائر، ومنها: ديموغرافية وبالتالي يمكن التنبؤ بها مثل الزيادة في عدد السكان النشطين المدفوعة بالنمو السكاني والتغيرات في سلوكات النشاط. في حين تعود عوامل أخرى القصور في إدارة الاقتصاد الوطني والضعف المزمن في نظام التعليم والتكوين، وانخفاض أسعار النفط وإدراج الإصلاحات الاقتصادية، وأخيرا التوتر في سوق العمل وتشريعات العمل التقييدية والقاهرة.

إذن تتلخص هذه العوامل في: العامل الديمغرافي أو السكاني–ضعف منظومة التكوين بما يخدم الاقتصاد الوطني كما وكيفا–حدوث الصدمات الخارجية والمتمثلة خاصة في تقلبات سوق النفط والمحروقات–تغير سلوكات النشاط مثل عمالة الاطفال وعمل المرأة– التشريعات القاهرة والمثبطة للاستثمار.

–أهم برامج الدولة لمكافحة البطالة:

واجهت الجزائر أزمة اقتصادية حادة بعد انهيار أسعار النفط خلال ثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين ، وتدهور معدلات التبادل التجاري وسعر الصرف ، مما أدى إلى عدم القدرة على خلق وظائف إضافية ، وتسريح العمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي لم يسبق له مثيل. ولجأت السلطات الجزائرية إلى حلول بديلة لتخفيف الضغط على سوق العمل، وهي تدابير تستهدف بشكل خاص بطالة الشباب، التي تشهد ارتفاعا سلبيا.

يشير التعداد العام للسكان لعام 1987 (RGPH) إلى أن 75.5٪ من العاطلين عن العمل تقل أعمارهم عن 30 عاما وكانوا يبحثون عن شغل للمرة الأولى، مما دفع السلطات العمومية إلى اعتبار قضية بطالة الشباب انشغالا أولا في عام 1988،من خلال عدة تدابير تهدف إلى الإدماج المهني للشباب مثل le ADS, l'ANDI, CNAC, l'ANGEM, l'ANSEJ.